المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	7
الفصل التمهيدي	
الشرطة مابين الوظيفة الإدارية ووظيفة الضبطية الإدارية	13
فكرة الفصل بين الشرطة القضائية والشرطة الإدارية	15
رافضوا فكرة الفصل بين الشرطة الإدارية والشرطة القضائية	17
الوظيفة الإدارية للشرطة ووظيفة الضبطية الإدارية	19
الوظيفة الإدارية للشرطة	21
المقصود بالضبط الإداري	21
التعريف التشريعي للضبط الإداري	22
التوجهات الفقهية حول تعريف الضبط الإداري	24
طبيعة الضبط الإداري	26
أولاً: التوجه القائل بان الضبط الإداري ذو طبيعة قانونية محايدة	27
ثانياً: التوجه القائل بان الضبط الإداري سلطة سياسية	28
أقسام هيئات الضبط الإداري	30
أولاً: هيئات الضبط الإداري في فرنسا	31
ثانياً: هيئات الضبط الإداري في مصر	33
غايات الوظيفة الإدارية للشرطة	37
مفهوم النظام العام في الإطار التشريعي	38
التوجهات الفقهية والقضائية حول تعريف النظام العام	39

الموضوع	الصفحة
توجهات القضاء الإداري حول مفهوم النظام العام	40
العناصر المكونة للنظام العام	41
أولاً: استتباب الأمن العام	42
ثانياً: العمل على توفير السكينة العامة	43
ثالثاً: الالتزام بالمحافظة على الصحة العامة	44
سمات النظام العام	47
أولاً: عمومية النظام العام	47
ثانياً: مادية النظام العام	48
ثالثاً: النظام العام مجموعة من القواعد الآمرة	49
رابعاً : النظام العام فكرة مرنة ومتطورة	49
خامساً : النظام العام فكرة تختلف باختلاف الزمان والمكان والمذهب السائد في الدولة	50
الفصل الأول **توجهات الإستراتيجية الأمنية** **في عصر المعلوماتية**	51
الحاجة للأمن	54
فلسفة الأمن	54
منطلقات الإستراتيجية الأمنية	57
دعائم الإستراتيجية	57
أولا: الأساس العلمي في وضع الإستراتيجية	58
ثانياً: تحقيق مبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ	58
ثالثا : ضرورة الالتزام بالتنفيذ والمرونة	58

الموضوع	الصفحة
رابعا: العمل على ملاءمة الوسائل والأساليب للواقع	59
خامسا: تحقيق مبدأ الاستمرار والمشاركة	60
مقومات الإستراتيجية الأمنية	61
تحقيق النتائج المستهدفة	67
الفصل الثاني **قرارات الضبط الإداري والتنفيذ الجبري المباشر**	71
أوجه الاختلاف بين التنفيذ الجبري والتنفيذ المباشر في مجال الضبط الإداري	73
توجهات الفقه حول تعريف التنفيذ الجبري	77
أولا – مرحلة ما قبل الثورة	80
ثانياً – مرحلة الثورة: العهد الجمهوري (1969/9/1م – 1977/3/2م)	83
ثالثاً – النظام الجماهيري منذ إعلان قيام سلطة الشعب عام 1977	85
مرتكزات نظرية التنفيذ المباشر	87
مبررات التنفيذ الجبري	91
أوجه التمييز بين التنفيذ الجبري والتنفيذ القضائي	93
أولا – التنفيذ عبر الطريق المباشر	95
ثانياً: التنفيذ بصورة إدارية من جانب الأفراد	96
ثالثا – تنفيذ قرارات الإدارة بالطريق الجبري	97
رابعاً – تنفيذ القرارات الإدارية عبر القضاء	97
الدعوى الجنائية	98
أهمية التمييز بين التنفيذ الجبري والتنفيذ القضائي	101

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث	
تداعيات الظروف الاستثنائية على ممارسة السلطات الضبطية	105
توجهات السياسة الأمنية للشرطة	109
الشرطة بين حرية التصرف وحرية التنفيذ	113
مدى تأثير الأوضاع الاقتصادية على الأداء الضبطي	116
تقنين الممارسات الضبطية الخاطئة وإكسابها الشرعية القانونية خلال الظروف الاستثنائية	118
الهيئات المختصة بالضبط الإداري	122
هيكل هيئات الضبط الإداري في فرنسا	123
هيكل هيئات الضبط الإداري في مصر	124
هيئات الضبط الإداري العام	124
هيئات الضبط الإداري المختص	125
السلطات التي يتمتع بها الضبط الإداري في الظروف العادية	126
التزام الضبط الإداري بحدود أغراضه	126
رقابة السبب الحقيقي المقرر لجهة الإدارة لاتخاذ تدبير ضبطي	128
رقابة ملاءمة الوسيلة الضبطية	129
ماهية الظروف الاستثنائية	130
مقومات النظرية الفرنسية للظروف الاستثنائية	131
شرط الوضع الاستثنائي	132
شرط صعوبة التصرف وفقا للأوضاع العادية	132
مقومات النظرية المصرية للظروف الاستثنائية	133

الموضوع	الصفحة
توجهات الفقه المصري نحو اشتراطات تطبيق نظرية الظروف الاستثنائية	135
شرط وجود ظرف استثنائي	136
شرط وجود مصلحة جدية ومحققة	136
شرط التزام السلطة الإدارية بالتصرف تنفيذا لواجباتها	137
طبيعة الظروف الاستثنائية	138
علاقة نظرية الضرورة بنظرية الظروف الاستثنائية	138
أوجه التشابه والاختلاف بين نظرية الظروف الاستثنائية ونظرية أعمال السيادة	140
صعوبة توقع الحوادث الاستثنائية وتحديد طبيعة الظروف الاستثنائية	141
الفصل الرابع	145
المسئولية عن أعمال الشرطة	
الطبيعة القانونية للتعويض	147
كيفية تقدير التعويض	153
قاعدة التعويض على قدر جسامة الضرر	154
وجوب التغطية الكاملة للضرر	155
مراعاة ظروف المضرور	158
عدم جواز الجمع بين تعويضين في نفس الوقت	159
تقدير التعويض حسب نسبة المسئولية عن الضرر	160
حرية القاضي في اختيار شكل التعويض	163
تقدير التعويض بيوم صدور الحكم	164
أولا: توجهات موقف القضاء الفرنسي حول تحديد تاريخ التعويض	164

الموضوع	الصفحة
ثانياً: توجهات القضاء المصري نحو تحديد تاريخ التعويض	166
قاعدة نهائية الحكم بالتعويض	167
قاعدة التعويض الأدبي لا يكون إلا للأزواج أو الأقارب إلى الدرجة الثانية	168
التقادم في دعاوى التعويض عن أعمال الشرطة	168
تقادم دعاوى التعويض عن الأعمال الإدارية للشرطة	170
تقادم دعاوى التعويض عن الأعمال المادية للشرطة	171
صور دعاوى التعويض عن أعمال الشرطة التي لا تخضع لأحكام التقادم	172
الفصل الخامس **المسئولية الإدارية** **على أساس المخاطر**	177
قواعد المسئولية الإدارية بدون خطأ عن أعمال الشرطة في فرنسا	180
نشأة المسئولية الإدارية بدون خطأ في فرنسا	180
سمات المسئولية بدون خطأ	183
أولاً: المسئولية بدون خطأ أفضل للمضرور من المسئولية الخطئية	183
ثانياً: المسئولية بدون خطأ ذات طابع تكميلي استثنائي	185
ثالثا: لزوم أن يكون الضرر أن يكون خاصا وغير عام في المسئولية بدون خطا	186
رابعا : الطبيعة الموضوعية والمحايدة للمسئولية بدون خطأ	187
خامسا : المسئولية بدون خطأ من النظام العام	187
سادسا : الأساس المزدوج للمسئولية الإدارية بدون خطأ	188
أركان المسئولية بدون خطأ	192

الموضوع	الصفحة
قيام المسئولية الإدارية بدون خطأ عن أعمال الشرطة في فرنسا	198
الأضرار المترتبة عن استخدام الشرطة لآلات خطرة	200
المسئولية الإدارية بدون خطأ بالنسبة لاستعمال سيارات الشرطة	202
طبيعة الأضرار التي تلحق رجال الشرطة والمتعاونين معهم	207
أولا: المسئولية على أساس المخاطر بالنسبة للأضرار التي تصيب رجال الشرطة	208
ثانياً: المسئولية على أساس المخاطر بالنسبة للأضرار التي تصيب المجبرين على المعاونة	209
ثالثا: بالنسبة للمتعاونين مع الشرطة	209
توجهات التشريع الفرنسي حول المسئولية بدون خطأ في نطاق أعمال الشرطة	212
قانون 7 يناير سنة 1983 بالتعويض عن أعمال الغوغاء والتجمعات (أعمال العنف)	214
قانون 9 سبتمبر سنة 1986 بالتعويض عن أضرار الأعمال الإرهابية	215
الفصل السادس	
التنفيذ الجبري لقرارات الضبط الإداري في ظل الظروف الاستثنائية	219
مرتكزات نظرية الظروف الاستثنائية	222
الأسس القانونية لنظرية الظروف الاستثنائية	225
اشتراطات تطبيق نظرية الظروف الاستثنائية	228
تداعيات الظرف الاستثنائية	230
ارتباط حالة الضرورة بالظروف لاستثنائية	233

الموضوع	الصفحة
ماهية سلطات الضبط الإداري في حالة الظروف الاستثنائية	235
التوسع في سلطات الضبط الإداري في إطار الظروف الاستثنائية بفرنسا	239
حالة الضرورة في إطار النصوص الدستورية	240
التشريعات والقوانين المنظمة للظروف الاستثنائية بفرنسا	257
أولا: القانون المنظم للأحكام العرفية	258
القوانين المنظمة لنظام حالة الاستعجال	263
أسباب أو مبررات إعلان حالة الاستعجال	264
وسائل إعلان حالة الاستعجال	264
تداعيات تطبيق حالة الاستعجال	265
الاختصاصات الاستثنائية في إطار تطبيق حالة الاستعجال الجسيمة	266
الرقابة القضائية لسلطات الطوارئ في ظل إعلان الأحكام العرفية وحالة الاستعجال	267
قرار إعلان حالة الطوارئ هو قرار إداري	267
ثالثا – مقارنة بين حالتي الأحكام العرفية وحالة الاستعجال في القانون الفرنسي	268
الفصل السابع	
مسئولية الشرطة	271
عن أعمال رجال الشرطة	
اشتراطات قيام مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه رجال الشرطة	273
اشتراطات توافر علاقة التبعية	274

الموضوع	الصفحة
علاقة التبعية والسلطة الفعلية	274
رقابة المتبوع لتابعه	275
وجوب أن يتم العمل لحساب المتبوع	276
الشرط بوقوع خطأ من التابع	277
شرط وقوع الخطأ من رجل الشرطة أثناء تأدية وظيفته أو بسببها	281
أولا: الأعمال المرتبطة بوقوع الخطأ من رجل الشرطة التي لا علاقة لها بالوظيفة	281
ثانياً: الأعمال المرتبطة بوقوع الخطأ من رجل الشرطة المتعلقة بتنفيذ واجبات الوظيفة	282
ثالثا: أعمال لا تتعلق بتنفيذ واجبات الوظيفة وإنما تقع بسببها	282
معيار محكمة النقض الخاص بمسئولية الدولة عن الأعمال التي ترتكب أثناء تأدية الوظيفة	284
الآثار المترتبة على قيام مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه	291
العلاقة بين الشرطي والشرطة في مرحلة ما قبل صدور قانون العاملين رقم 46 لسنة 1964	292
العلاقة بين الشرطي والشرطة في مرحلة ما بعد صدور قانون العاملين رقم 46 لسنة 1964	295
مدى مسئولية الشرطة عن انسحابها أثناء ثورة 25 يناير	296
الفصل الثامن	
توجهات القانون وأجهزة الشرطة	301
حول أداء العمل للغير	
القوانين المنظمة للعمل في غير أوقات العمل الرسمية في مصر	303

الموضوع	الصفحة
توجهات القضاء المصري	305
توجهات الجمعية العمومية للقسم الاستشاري في مصر نحو العمل التجاري	310
مزاولة رجل الشرطة للمضاربة في البورصات	320
إمكانية انضمام رجل الشرطة إلى الأحزاب والنقابات والجمعيات	323
الفصل التاسع	
الأمن القومي العربي	331
ما بين الخبرات والتهديدات	
الأمن القومي كمفهوم	334
التطور المتصل بمفهوم الأمن القومي في الوثائق الرسمية العربية	334
مفهوم الأمن القومي في إطار معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي	336
مفهوم الأمن القومي في قمة الإسكندرية 1964	341
العلاقة بين مفهوم الأمن القومي العربي والأمن القومي الوطني	345
مرتكزات الأمن القومي العربي	347
(أ) المرتكزات غير السياسية	347
(ب) المرتكزات السياسية	353
استخدام المعلومات كمادة أولية في عملية اتخاذ القرار	356
الفرق بين البيانات والمعلومات وأدوارهما	357
الفصل العاشر	
مسئولية الشرطة	359
عن إطلاق النار على المتظاهرين	

الموضوع	الصفحة
توجهات المشرع نحو استخدام رجال الشرطة للأسلحة النارية	362
حالات استخدام السلاح الناري من قبل رجال الشرطة	362
جواز استخدام الأسلحة النارية في حالات الدفاع الشرعي	363
ضوابط استخدام الأسلحة النارية	364
توجهات القضاء المصري حول إطلاق النار على المتظاهرين	367
المراجع	375
المحتويات	405